الملخص التنفيذي

هدف مشروع "دراسة مقارنة لتطوير هيكل السُّلَّم التعليميّ وطول العام واليوم الدراسيّ" إلى تحليل واقع الدول العربيَّة المختارة في هياكل السُّلَّم التعليميّ، وبعض المتغيّرات المرتبطة بها، مثل تنظيم الإجازات، وتوزيع الزمن الدراسيّ، ومقارنة ذلك بالدول المرجعيَّة، واستقصاءآراء ذوي العلاقة، من خبراء، وصانعي القرار، ومدرسين، وقادة مدارس، وأولياء أمور، ومن ثمَّ استخلاص أفضل الممارسات على الصعيدين العربيّ والعالميّ؛للوصول إلى حلول فعَّالة لبعض الظواهر ذات العلاقة بالهياكل التعليميَّة، تلك التي تعاني منها الدول العربيَّة المختارة، إضافة إلى تقديم تصوُّر مقترح يؤمل أن يساعد على تطوير منظومة التعليم في الأقطار العربيَّة.

تم اختيار الدول العربيَّة المراد تضمينها في هذه الدِّراسَة بناء على معايير تتعلَّق بالتوزيع الجغرافيّ المتنوّع، والأوضاع الثقافيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة المختلفة، والتفاوت في نسب التعداد السكانيّ، وتبعًا لذلك تم اختيار ثماني دول عربيَّة، وهي: المملكة العربية السعوديَّة ومملكة البحرين وسلطنة عمان والمملكة المغربية والجمهورية التونسية والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن. ومن أجل الاستفادة من الممارسات العالميَّة الرائدة لبعض الدول في أنظمتها التعليميَّة في وضع التصور المقترح؛ تم اختيار ستِّ دول مرجعيَّة، وهي: جمهورية ألمانيا الاتحادية وماليزيا وكوريا الجنوبيَّة والولايات المتحدة الأمريكيَّة والجمهورية الفرنسية واستراليا. واعتمد المشروع المنهج الوصفي بشِقَّيه (المسحيّ الارتباطيّ، والوثائقيّ المقارن) على خلاصة تحليل الوثائق الرسميَّة، ومقابلات المسؤولين، والاستبانات الموزعة، وبطاقات جمع البيانات. وبلغ مجموع أفراد العينة المشاركين في المشروع (7212) فرد، ما بين قادة مدارس، ومعلِّمين، وأولياء أمور، ووزراء تربية وتعليم سابقين، ووكلاء في وزارة التربية والتعليم، ووكلاء كليَّات التربية، ومديري تعليم، والعديد من أساتذة الجامعات في كليات التربية، والعديد من قادة المنظمات الرسميَّة كالأونروا وغيرهم. كما تم رصد رضا قادة المدارس والمعلِّمين وأولياء الأمور عن متغيرات المشروع، والخروج بتقرير وطنيّ لكل دولة مشاركة حسب صيغة موحدةمبنيَّة على معايير ومواصفات محددة. ثم تم تحليل هذه التقارير جميعها للخروج بتقرير توليفيّ يحوي نتائج الدِّراسَة وتوصياتها على النحو التالي:

1. السُّلَّم التعليميُّ وطرق الانتقال بين مراحله:

أظهرت هياكل السُّلَّم التعليميّ العامّ بالبلدان العربيَّة-كما هو حال دول المقارنة- تباينًا واختلافًا على مستوى المراحل المكوِّنة له، وكذا في مُددها. إلا أنها اشتركت في بقاء التعليم ما قبل المدرسيّ، والذي يُعرَف دوليًّا بمستوى إسكد02(Unesco، 2011) خارج السُّلَّم الرسمي للتعليم، ولا يعتبر الالتحاق به وإنهاؤه شرطًا موجبًا للالتحاق بالمرحلة الابتدائيَّة بل يبدأ التعليم الإلزامي من المرحلة الابتدائية في عمر ست سنوات تقريبًا. ويتراوح عدد سنوات إلزاميَّة التعليم بين البلدان العربيَّة بين عشر سنوات، كما في المملكة الأردنية وسلطنة عمان، وتسع سنوات في باقي الدول العربيَّة المشاركة في الدِّراسَة، وهي مدَّة إلزاميَّة الدِّراسَة في كلٍّ من كوريا الجنوبيَّة واستراليا والجمهورية الفرنسية وبعض الولايات الأمريكيَّة. إلا أن المعيار المحدَّد لإلزاميَّة التعليم يختلف بين البلدان المشاركة في الدِّراسَة كما تختلف مدلولات إلزاميَّة التعليم في الدول العربيَّة عنها في الدول الأجنبيَّة، حيث تشير الدول العربيَّة في معظم نصوصها إلى التعليم الإلزاميّ بصفته التعليمَ الأساسيَّ المجانيَّ المقدَّم لكافة الأطفال الراغبين في الدِّراسَة، وذلك دون سنِّ قوانين تلاحق الأسر التي يتخلَّف أطفالها عن الدِّراسَة بدعوى العمل وغيره، كما هو معمول به في الدول المتقدِّمة.

ويتميز السُّلَّم التعليميُّ في البلدان العربيَّة بنفس سنِّ الدخول للمرحلة الابتدائيَّة، والمتمثل في 6 سنوات، على غرار معظم دول منظَّمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية، ودول المقارنة باستثناء أستراليا. وتعتمد معظم الدول العربيَّة محلَّ الدِّراسَة على هيكل تعليميٍّ رسميٍّ، مكوَّن من مرحلتين أو ثلاثة مراحل، تدوم الدِّراسَة بها 12 سنة، على شاكلة معظم دول المقارنة، ككوريا الجنوبيَّة وفرنسا وماليزيا ومجموعة من الولايات الأمريكيَّة. ويعتبر طول السُّلَّم التعليميِّ بتونس استثناءً بالنسبة للدول العربيَّة، حيث يمتدُّ على مدى 13 سنة، مماثلًا بذلك السُّلَّم التعليميِّ في كلٍّ من ألمانيا وأستراليا.

وتختلف تركيبة السُّلَّم التعليميِّ من حيث طول مراحله، حيث نجد المرحلة الأساسيَّة (الابتدائيَّة والإعداديَّة) والتي تقابل (إسكد1 وإسكد2) بالأردن وسلطنة عمان أطول من باقي الدول بسنة واحدة، على حساب التعليم الثانوي الذي يقابل (إسكد3) حيث تدوم فيه الدِّراسَة سنتين. وتدوم مرحلة التعليم الابتدائي(إسكد1) ما بين أربع سنوات بعمان وست سنوات في الدول الأخرى. أما المرحلة الثانية والمعروفة بالتعليم الإعدادي/المتوسِّط (إسكد 2) فيختلف طولها ما بين 3 سنوات في كلٍّ من المملكة العربية السعوديَّة ومملكة البحرين والمملكة المغربية والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن، و4 سنوات بالمملكة الأردنية الهاشمية، و6 سنوات بسلطنة عمان.

وكنتيجة لتباين طول هاتين المرحلتين التعليميتين؛ اختلفت كذلك مدَّة التعليم الثانويِّ(إسكد3) بين سنتين بالأردن وعمان، و3 سنوات بالمغرب والسعوديَّة ومصر والبحرين واليمن، و4 سنوات بتونس.

أما بخصوص التفرُّعات بالثانويِّ العامِّ(إسكد3)، فيتم توجيه الطلاب في معظم البلدان المشاركة بعد إتمامهم بنجاح 10 سنوات من الدِّراسَة، باستثناء المغرب الذي يبدأ التشعب فيه بعد 9 سنوات من الدِّراسَة، أي مباشرة بعد إتمام الإعدادي(إسكد2)، ويتم التوجيه التدريجيُّ خلال سنوات الثانويِّ.

وتختلف أنماط انتقال الطلاب بين هذه المراحل التعليميَّة حسب البلد، حيث يتمُّ الانتقال على ضوء نتائج التقييم المستمر بتونس وعمان والأردن، في حين يتم الانتقال عن طريق اختبار مدرسيٍّ بالسعوديَّة، أو على أساس اختبارات كتابيَّة موحَّدة إقليميَّة أو مناطقيَّة(المحافظة) بالنسبة للمغرب ومصر.

ورغم التباين في الهياكل التعليميَّة بالبلدان العربيَّة، فقد حظيت في عمومها برضا المدرسين وقادة المدارس وأولياء أمور الطلاب في معظم الدول. وقد جاء الرضا مقرونًا بضمِّ مرحلة التعليم ما قبل المدرسيِّ كمرحلة إجباريَّة ضمن السُّلَّم التعليميِّ.

2. العام الدراسيُّ:

يتميَّز العام الدراسيُّ في الدول العربيَّة بالاختلاف من حيث طوله، وكذا مواعيد انطلاقه ونهايته، على غرار دول المقارنة، ودول منظمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية. وهكذا، يسجِّل أطول عام دراسيٍّ بالدول العربيَّة في المملكة المغربية وسلطنة عمان، حيث يمتدُّ على مدى عشرة أشهر ونصف تقريبًا. أما بخصوص الموسم الدراسيِّ الفعليِّ والمرتبط بالتحاق الطلاب بالمدرسة، فيقدَّر متوسِّط عدد أيامه بالدول العربيَّة المشاركة ب 188 يومًا، وهو يعادل أيام التدريس المثلى في العام الدراسيِّ، حسب معيار منظَّمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية(OECD,2020). ويعتبر الفرق بين أطول عام دراسيٍّ فعليٍّ وأقصره بالدول المشاركة، والذي قدر ب 26 يومًا، ضئيلًا بالمقارنة مع دول المقارنة التي يصل بها إلى 60 يومًا. وتدوم أطول فترة دراسيَّة فعليَّة بجمهورية مصر، فيما سجلت أقصر مدَّة دراسيَّة فعليَّة من حيث عدد الأيام الدراسيَّة بالمملكة العربية السعوديَّة، فيما جاءت جمهورية تونس والمملكة المغربية بنفس عدد أيام الدِّراسَة الفعليَّة.

وتبيّن نتائج الدِّراسَة أن الطالب العربيَّ يقضي وقتًا طويلًا نسبيًّا في التعلُّم خلال المراحل التعليميَّة الثلاث، مقارنة مع دول منظَّمة التعاون الاقتصاديِّ والتنمية، حيث بلغ حوالي 12500 ساعة في المتوسِّط. وتتراوح هذه المدَّة بين 15600 ساعة، كأعلى قيمة مسجلة بالجمهورية التونسية، و11400 ساعة بالمملكة الأردنية إذا استثنينا جمهورية اليمن؛ نظرًا للظروف غير المستقرَّة التي تعيشها. وعلى الرغم من ذلك، فتوضح الخلاصة البارزة لقراءة نتائج الدول العربيَّة المشاركة في الاختبارات الدوليَّة (PISA وTIMSS وPIRLS) انخفاض مستوى أداء طلاب جميع الدول العربيَّة عن متوسِّط المنظَّمة في المواد الثلاث: الرياضيات والعلوم والقرائيَّة، مما يثير تساؤلات عدَّة حول نوعيَّة الكفايات والمهارات المستهدفة، وكيفيَّة استثمار الزمن المدرسيِّ، وطرق التدريس.

ويحظى العام الدراسيُّ إجمالًا برضا المستجوبين من مديري المدارس والمدرسين وأولياء أمور الطلاب، رغم طوله في بعض الدول. ويتصدَّر الراضين في معظم البلدان أولياءُ أمور الطلاب، باستثناء مصر حيث يتصدَّر المدرسون نسبة الرضا، متبوعين بقادة المدارس. أما بالنسبة لغير الراضين عن طوله، فيُرجع معظمهم عدم رضاهم إلى الكمِّ غير المتكافئ للمناهج الدراسيَّة، وطول فترات الاختبارات، بالإضافة إلى طول الإجازة الصيفيَّة على حساب الإجازات البينيَّة داخل العام الدراسيِّ، مما لا يساعد على خلق توازن بين الإجازات وفترات التعلُّم.

وبمقارنة نسبة الرضا عن العام الدراسيِّ بطوله، يلاحظ عمومًا أن نسبة الرضا تقلُّ بتزايد عدد أيام السنة، ورغم أن هذه العلاقة غير دالَّة إحصائيًّا، إلا أنها قد تعكس حقيقة مفادها أن طول العام الدراسيِّ، والتوزيع غير المتوازن لإيقاعه، قد تكون له آثار سلبيَّة في نفسيَّة وسلوك المتعلِّم والمدرس، مما قد ينعكس سلبًا على أداء الطلاب وتحصيلهم، وكل الفاعلين المنخرطين في عمليَّة تكوينهم.

3. اليوم الدراسيُّ:

يبدأ الأسبوع الدراسيُّ على العموم في معظم الدول العربيَّة المشاركة في الدِّراسَة (الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعوديَّة) يوم الأحد وينتهي يوم الخميس، فيما يدوم ستة أيام بمصر من السبت إلى الخميس. أما المملكة المغربية والجمهورية التونسية فتعتبران يوم الاثنين هو أول أيام الأسبوع الدراسيِّ، والأحد إجازة آخر الأسبوع (أو السبت والأحد في بعض المناطق أو المدارس).

ويتميَّز اليوم الدراسيُّ بين أقطار العالم العربيِّ بالاختلاف، من حيث طوله، ومواعيد انطلاقه، وتنظيمه، ويتأثر بتنوُّع العوامل الطبيعيَّة والمناخيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة بين الأقطار العربيَّة، وحتى داخل البلد نفسه، حيث يتم تكييف الجدول الزمنيِّ للدِّراسَة، وأوقات الدخول والانصراف، دون الإخلال بالتنظيم العام للزمن الدراسيِّ بالبلد. ويتكوَّن اليوم الدراسيُّ من سبع إلى ثماني حصص دراسيَّة، تدوم ما بين 35 و55 دقيقة حسب المرحلة التعليميَّة، وتوفر الإمكانات المدرسيَّة الضروريَّة من حجرات وموارد تعليميَّة. ويلاحظ أن هناك تجانسًا في طول اليوم الدراسيِّ بين البلدان العربيَّة، على عكس دول المقارنة، حيث يتراوح طوله، بما فيه فترات الاستراحة، على العموم ما بين 6 و7 ساعات، باستثناء الجمهورية اليمنية الذي لا تتعدَّى مدَّة اليوم الدراسيِّ بها 5 ساعات ونصف بالثانوي. وبالمقابل، فقد لوحظ اختلاف طفيف في عدد ساعات العمل بالمدرسة بين بلدان المقارنة، حيث وجد أن الولايات المتحدة الأمريكيَّة مثلًا تختلف في عدد ساعات اليوم الدراسيِّ باختلاف المدرسة والمنطقة والولاية، حيث تستغرق بعض المدارس 5.5 ساعة في اليوم، وتصل في البعض الآخر إلى 7.5 ساعة في اليوم، باحتساب وقت رعاية الطلاب، فيما يبلغ عدد ساعات العمل بالمدرسة في ألمانيا وماليزيا6 ساعات في اليوم، وفي أستراليا 6.5 ساعة، وفي فرنسا ما بين 9-8 ساعات، وفي كوريا الجنوبيَّة ما بين 11-8 ساعة في اليوم الواحد.

وجاءت آراء المستجوبين من المديرين والمدرسين وأولياء أمور الطلاب حول رضاهم عن طول اليوم الدراسيّ متباينة بين الدول، حيث صرح جل المستجوبين بجمهورية مصر والمملكة المغربية والمملكة العربية السعوديَّة وسلطنة عمان بعدم رضاهم عن طول اليوم الدراسيّ، في حين أعرب المستجوبون بجمهورية اليمن والمملكة الأردنية والجمهورية التونسية عن رضاهم عن طوله. ورغم هذا التباين، يلاحظ أن نسبة رضا المستجوبين تتناقص كلما زاد عدد ساعات الدِّراسَة الفعليَّة. كما أجمع غير الراضين عن طول اليوم الدراسيّ على أنه متعب ومرهق للطالب وللمدرس، ولا يتماشى مع قدرات الطلاب الفكريَّة والإدراكيَّة، وخاصَّة طلاب الصفوف الأولى الابتدائيَّة، وأنه يفتقر إلى أنشطة تربويَّة وترفيهيَّة من شأنها أن تساعد الطالب على التحصيل والعطاء الجيدين، وتنمي في الوقت نفسه مهاراتهم الحياتيَّة.

4. زمن التدريس الفعليّ:

بخصوص الوقت الفعليّ المخصص لتدريس المقرَّرات الدراسيَّة يوميًّا، فقد بلغ متوسِّط عدد الساعات في البلدان العربيَّة 5 ساعات ونصف، ويتراوح بين 6.4 ساعات بالجمهورية التونسية و4.2 بجمهورية اليمن.

يتوزَّع الوقت المخصَّص للتدريس بين ضبط الفصل، وأخذ الحضور، والكتابة على السبورة، والشرح والتعليم. وقد كشفت نتائج الدِّراسَة أن معدل التدريس الفعليّ في كل حصة يبقى ضئيلًا، وبلغ 66% في جمهورية اليمن والمملكة العربية السعوديَّة، و61% في سلطنة عمانو53% في المملكة الأردنيةو50% في جمهورية مصر. فيما تستغرق الكتابة على السبورة (بما يمكن الاستعاضة عنه بالموارد التعليميَّة) ما بين 18% بجمهورية اليمن و 30% بجمهورية مصر. ويستنفذ الوقت المتبقي في ضبط الفصل أو أخذ الحضور والذي يزيد بشكل طرديّ مع الكثافة في الفصل.

5. الإجازات:

يستشف من نتائج الدِّراسَة الحاليَّة أن تنظيم الاجازات المدرسيَّة الحاليَّة في معظم البلدان المختارة- كباقي دول العالم- تتأثر بعوامل اجتماعيَّة ودينيَّة واقتصاديَّة، حيث يغلب العامل الدينيُّ في بعض البلدان في تحديد إجازة الأسبوع الدراسيّ فيما يغلب العامل الاقتصاديُّ بالنسبة لدول أخرى.

وبلغ متوسِّط عدد أيام الإجازات وأوقات راحة الطلاب بالدول العربيَّة بما فيها الإجازة الصيفيَّة 128 يوما. ويتبين من خلال النتائج أن امتداد الفترة الإجماليَّة لراحة الطلاب يشهد تباينًا كبيرًا، حيث تتراوح مدتها بين 89 يوما بالمملكة الأردنية و160 يوما بالمملكة العربية السعوديَّة. كما يلاحظ أن توزيعها على مدار العام غير متوازن، ولا يمكنه أن يُسهم في تحقيق التوازن في الإيقاع المدرسيّ بين فترات الدِّراسَة وفترات الراحة، حيث إن أوقات الإجازة مخصَّصة في معظمها للإجازة الصيفيَّة، باستثناء سلطنة عمان وجمهورية تونس. فنجد أن وقت الراحة والذي يبتدئ من اليوم التالي لانتهاء الاختبارات النهائيَّة، وإلى غاية اليوم ما قبل الانطلاقة الفعليَّة للدِّراسَة طويل، ويبتلع 92% من العدد الإجمالي للإجازات الدراسيَّةبجمهورية مصر، وحوالي ثلاث أرباعه بجمهورية اليمن والمملكة الأردنية والمملكة العربية السعوديَّة، وحوالي65% بكلٍّ من المملكة المغربية وسلطنة عمان وجمهورية تونس. بينما تسجل كوريا الجنوبيَّة وألمانيا في دول المقارنة مدَّة أقل في عدد أيام الإجازات، حيث تمتلكان تقويمًا أكاديميًّا مدته 12 شهرًا، مع فترات راحة أقل من البلدان الأخرى التي تمَّت دراستها.

وعمومًا، اعتبر المستجوبون في جل الدول أن الإجازات وأوقات الراحة المتاحة سنويًّا كافية باستثناء المستجوبين بالمملكة المغربية والمدرسين بسلطنة عمان والمملكة الأردنية. وبمقارنة نسبة الرضا حول كفاية الإجازات وأوقات الراحة المتاحة سنويًّا وطولها، نلاحظ أن هناك ترابطًا إيجابيًّا حيث تتزايد النسبة كلما طالت مدَّة الإجازة. إلا أن هذا الترابط ليست له دلالة إحصائيَّة.

6. الهدر واستثمار الزمن المدرسيّ:

تباينت آراء أولياء أمور الطلاب حول كيفيَّة استثمار الزمن المدرسيّ في عمليَّة التعلُّم حسب البلدان. ففي الوقت الذي عبر فيه أولياء أمور الطلاب عن ارتياحهم لعمليَّة التعلُّم داخل الفصل بكل من المملكة العربية السعوديَّة (77%) والمملكة الأردنية (57%)، يرى عكس ذلك معظم أولياء الطلاب بجمهورية مصر (70%) والمملكة المغربية(66%) وجمهورية اليمن وسلطنة عمان (62%لكل منهما). وعلل غير الراضين عن كيفيَّة استثمار الزمن الدراسيّ رأيهم بالغيابات المتكرّرة للمدرسين، أو العدد المرتفع للطلاب بالصفِّ، وعدم قدرة بعض المدرسين أحيانًا ضبط الصفِّ، أو عدم مواكبتهم للمستجدات التربويَّة عبر التدريب المستمرّ، أو ضعف استقرار الدِّراسَة في بداية ونهاية كل فصل أو عام دراسيّ. وفي نفس السياق، بينما ربط مجموعة من المدرسين عدم الاستثمار الأمثل للزمن المدرسيّ بظروف عملهم، حيث لا تتوفَّر الموارد التعليميَّة المناسبة داخل الفصل، مما يترتَّب عنه ضياع نسبة من وقت الحصة الدراسيَّة، لتوفيرها إذا أمكن أو العمل بدونها؛ ممَّا يؤثر سلبًا في تحصيل الطلاب. وقد تفاوتت نسب المدرسين الذين صرَّحوا بعدم توفر الموارد التعليميَّة المناسبة داخل الفصل حسب البلدان، حيث جاءت المملكة الأردنية وجمهورية مصر وسلطنة عمان على رأس البلدان العربيَّة ب 73% و70% و68%على التوالي، متبوعين بالمملكة المغربية ب 48% والمملكة العربية السعوديَّة ب 34%.

كما أوضحت النتائج كذلك أن كلَّ الدول العربيَّة المشاركة تولي اهتمامًا خاصًّا للحصص الدراسيَّة غير المنجزة بسبب غياب المعلِّمين، أو الأنشطة والفعاليات، أو الإجازات الطارئة، رغم المشكلات التي قد تحوْل دون ذلك أحيانًا، مثل عدم توفر الحجرات الدراسيَّة الكافية لهذه الغاية في الفترات الفارغة للطلاب. وفي هذا الإطار، فقد صرح أكثر من ثلاثة أرباع المدرسين المستجوبين تعويضهم الحصص الضائعة ببرمجة حصص إضافيَّة (88% بالمملكة العربية السعوديَّة و85% بالمملكة الأردنية و76% بسلطنة عمان و74% بالمملكة المغربية و70% بجمهورية مصر). كما أن نسبة لا بأس بها من المدرسين، ورغم ارتفاع نِصاب التدريس الرسميّ، وكونهم غير ملزمين بتقديم حصص تقوية إضافيَّة، والتي هي دون مقابل ماديّ، يحرصون على تقديم حصص إضافيَّة لطلابهم؛ بهدف دعمهم في تثمين وتثبيت ما تمَّ تحصيله، والرفع من مستواهم، حيث صرح بذلك 55% بالمملكة المغربية و50% بسلطنة عمان و43% بالمملكة العربية السعوديَّة و35% بجمهورية مصر.

وبشكل عامّ فقد تناول التقرير أيضًا جوانب أخرى تتعلَّق بحوكمة التعليم بالبلدان العربيَّة، وتنوَّع أنماطها بين نمط مركزيّ في بعض البلدان إلى نمط لامركزيّ في بلدان أخرى، مع اختلاف درجة تطبيقه. وكذلك وقت التدريس حسب الموضوعات في المرحلتين الابتدائيَّة والمتوسِّطة أو الإعداديَّة في البلدان العربيَّة، وإبراز النتائج والتوصيات اللازمة بهذا الشأن.

التوصيات:

تعظيمًا لمكاسب الدول العربيَّة، وتحقيقًا لأهدافها التنمويَّة ومصالحها المشتركة؛ نقدم لصانعي السياسات التعليميَّة، ومتخذي القرار، أبرز التوصيات التي جاءت بها هذه الدِّراسَة، وهي كالتالي:

- نقترح على الدول العربيَّة العمل المشترك على إطار مؤهّلات عربيٍّ للتعليم دون الجامعيّ، يهدف إلى المقاربة بين هياكل السُّلَّم التعليميّ العامّ، وكذا توحيد التسميات والمصطلحات المتعلقة به، وبالشهادات الممنوحة عقب إتمام كل مرحلة دراسيَّة، مع إتاحة المرونة المناسبة في ضوء القوى والعوامل المجتمعيَّة في كلّ دولة.

- إدراج التعليم قبل المدرسيّ (إسكد02) من سنتين ضمن السُّلَّم التعليميّ الرسميّ للبلدان العربيَّة، كمرحلة تعليميَّة إلزاميَّة ومجانيَّة، وقائمة بذاتها، وذات جودة عالية، تستجيب للمعايير الدوليَّة، والرفع من عدد سنوات التعليم الإلزاميّ المجانيّ بالتدريج، من سنّ الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسيّ إلى سن 16 على الأقل؛ وجعل السنة الأخيرة من كلّ مرحلة سنة تأسيسيَّة للمرحلة التالية، من خلال اعتماد مقاربات تربويَّة تزاوج بين نمط التدريس في المرحلتين؛ من أجل تهيئة الطلاب لانتقال سلس.

- العمل المشترك بين الدول العربيَّة لإيجاد مصفوفة كفايات عامَّة ضمن برنامج الوزن النسبيّ للمقرَّرات الدراسيَّة، بحيث تكون تلك المصفوفة متوافقة مع التوجُّهات العالميَّة، وتعتمد كأساس لتحديد الوقت المناسب لتدريس المقرَّرات، وتقدير مدى إسهام كلٍّ من تلك المقرَّرات في تنمية كفايات الطلبة، في ضوء الاتجاهات العالميَّة الحديثة.

- عدد سنوات التمدرس ليس مؤشرًا كافيًا على التعليم الجيِّد؛ بل يعدُّ تمكين الطلاب من مهارات التعلُّم مدى الحياة، وقدرتهم على تطبيق معرفتهم على نحو مبدعٍ في مواقف جديدة، هو الأجدى والأنفع.

- إعادة تنظيم الإيقاعات الزمنيَّة للإجازات المدرسيَّة، مع تقليص فترة الإجازة الصيفيَّة لفائدة الإجازات خلال العام الدراسيّ؛ من أجل تحقيق التوازن بين زمن التعلُّم، وفترة الاستراحة اللازمة لاستعادة الطلاب نشاطهم، بعد كلّ فترة من الجدّ والمثابرة.

- توظيف التعليم الإلكترونيّ المدمج في عمليات التعلُّم داخل المدرسة يزيد من فعاليَّة الزمن الدراسيّ وضمان مستقبل جيد للمتعلِّمين، بحيث يكون التعلُّم التكيفيُّ والذكاء الاصطناعيُّ وعلم البيانات جزء مهمٌّ من عمليَّة التحول الجزئيّ إلى التعليم الإلكترونيّ، الذي يضمن استمرار العام الدراسيّ والعمليَّة التعليميَّة في أوقات الأزمات.

- ضرورة إشراك أصحاب المصلحة في اتّخاذ القرار المتعلِّق بالزمن الدراسيّ، وتحسين العلاقة عبر الشراكة المجتمعيَّة بين المدارس وأولياء أمور الطلبة؛ تحقيقًا لتطلعاتهم وملاءمة لظروفهم الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة.

- تفعيل الثقة في المؤسَّسات التربويَّة وتمكين القادة والمعلِّمين يُعين على تبنّي سياسات ابتكاريَّة قصيرة المدى، مثل انطلاق ونهاية الموسم الدراسيّ، وتحديد مواعيد بداية ونهاية اليوم الدراسيّ، مع مراعاة التوجُّهات العامَّة، والالتزام بالمعايير والأطر الزمنيَّة المحدَّدة من قِبَل السياسات العليا.

- تنقيح المناهج والمقرَّرات الدراسيَّة بما يتلاءم والاتّجاهات العالميَّة من جهة، والزمن المخصَّص لها من جهة أخرى، فالتمدرس المهمُّ لا يتعلَّق بالمعرفة العلميَّة فقط، مع أهميتها، بل يدور حول طرائق التفكير (بما في ذلك الإبداع والابتكار وصوغ الأحكام العقليَّة) ومهارات العمل في الفريق، كالتعاون والتواصل وأدوات العمل كالتقنيَّة واستخداماتها.

- قطع كلِّ الممارسات التي يمكن أن تشوِّش على العام الدراسيِّ الفعليِّ، وتُعيق انطلاقته ونهايته في المواعيد المحددة، وتكون سببًا في الهدر الزمنيِّ المدرسي، مثل الانتهاء من تسجيل الطلاب الجُدد، وإعادة التسجيل للسنة التالية عند نهاية الموسم الجاري، مع ضبط اللوائح الصفيَّة، وتوزيع المهام، وضبط الموارد البشريَّة الكافية إداريًّا وتربويًّا للسنة التالية؛ وتحديد قائمة الكتب والمستلزمات المدرسيَّة لكلِّ صفٍّ للسنة التالية عند نهاية الموسم الدراسيِّ، والحرص على أن تتوافق بداية الطلاب في العام الدراسيِّ الجديد مع الوقت المحدَّد لها فعليًّا.